في كلمته خلال ندوة «السلامة في المباني»

«الإطفاء» : حرائق المباني قيد الإنشاء من أصعب الحالات التي نتعامل معها

المتحدثون خلال الندوة

المكراد متحدثا

جانب من الحضور

■ المكراد : المساحة الكبيرة للحريق تشكل خطورة على المنطقة المحيطة

■ يجب تعاون الجهات الحكومية لوضع أسس ومعايير والتوصيات لشروط الأمن والسلامة

■ تقارير الإطفاء فنية بحتة معتمدة على أدلة وبراهين مثبتة

■ المنفوحي : نحتاج لسن تشريعات وقوانين تسهم في حماية الأرواح والممتلكات والمنشآت

قال المدير العام للادارة العامة للاطفاء الكويتية العقيد خالد المكراد امس ان من أصعب الحرائق التي يتعامل معها رجال الإطفاء هي المباني قيد الإنشاء كونهم يتعاملون مع حريق لا يعرفون مسبباته ويصعب الوصول إليه اضافة الى سرعة انتشار النيران فيها.

وأضاف المكراد في كلمته خلال ندوة «السلامة في المباني قيد الإنشاء» التي نظمتها الإدارة ان «الاطفاء» تهدف من خلال هذه الندوة إلى تسخير طاقاتها وخبراتها لزيادة فعالية الوقاية من الحريق في المباني قيد الانشاء بغية الوصول إلى رؤية موحدة وخريطة طريق تسهم في حماية الأرواح والممتلكات.

وأوضح ان ذلك يستلزم من الجهات الحكومية ذات العلاقة المشاركة الفعالة والعمل يدا بيد وتنسيق الجهود والاستفادة من التجارب لدعم وحماية المشاريع التنموية سواء تلك التي تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة أو ما يقوم به القطاع الخاص.

وذكر ان المساحة الكبيرة للحريق تشكل خطورة على المنطقة المحيطة مما يؤدي إلى انتشار الحريق لمبان محيطة مبينا ان الحريق الذي اندلع أخيرا في مطقة شرق نشأ عنه عدة حرائق مما أربك رجال الإطفاء اذ باتوا يتعاملون مع أكثر من حريق في وقت واحد.

وأفاد بان الحرائق في المباني قيد الإنشاء من الحرائق الصعبة التي قد تنتج عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة مشيرا الى ضرورة تعاون الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص وجمعيات النفع العام لمنعها من خلال وضع أسس ومعايير والتوصيات لشروط الأمن والسلامة.

وأوضح ان تقارير الإدارة العامة للاطفاء هي تقارير فنية بحتة معتمدة على أدلة وبراهين مثبتة يوضع على أساسها التقرير مشيرا الى انه اذا ما كان الحريق بفعل معتمد فليس لدى الادارة ما تخفيه في هذا الشأن.

وقال المكراد ان «الاطفاء» تعمل بكل شفافية في هذا الاطار إذ أعلنت تقارير كثيرة لحرائق كانت متعمدة مبينا ان الحرائق التي حصلت أخيرا كانت من جراء اخطاء بشرية أهمها استخدام قص الحديد او اللحيم وسقوط كتل حرارية على مواد سريعة الاشتعال.

وأشار الى حرص «الاطفاء» على العمل لتطوير ادواتها التشريعية لتتيح لها صلاحيات أكثر أثناء ممارسة أعمالها لافتا الى انه تم اغلاق أكثر من 21 منشأة هذه السنة.

من جانبه دعا المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي في كلمة مماثلة الى سن تشريعات قوانين تسهم في حماية الأرواح والممتلكات والمنشآت قيد الانشاء من الحرائق.

وشدد المنفوحي على ضرورة تطبيق هذه القوانين بقوة لتسهم في ردع المخالفين لافتا الى ضرورة وجود إدارات أمن وسلامة في كل وزارات ومؤسسات الدولة بحسب قانون البلدية لتتأكد من شروط الأمن والسلامة لمنع حدوث الحرائق.

وذكر ان هناك نوعين من المقاولين الأول يتبع البلدية ويخضع لقوانينها وتطبق عليه والثاني يتبع لجنة المناقصات وهو لا يخضع لقوانين البلدية مما يدعو لجنة المناقصات الى ضرورة سن عقوبات على المخالفين.

من جهته قال نائب المدير العام لقطاع الوقاية في «الاطفاء» العميد خالد فهد ان من المتطلبات العامة التي تسهم في الوقاية من الحرائق تقديم واعتماد خطط لمراحل المشاريع ووضع خطة طوارئ وتوفير معدات المكافحة ووسائل الإنذار ومراقب سلامة دائم اضافة الى وضع علامات إرشادية.

وأضاف انه يجب ايضا عمل تعديلات مطابقة لمواصفات الاطفاء ووزارة الكهرباء والماء في المباني وتنظيم عملية التخزين وتوفير الحماية اللازمة للمواد الخطرة وفصلها عن باقي مواد البناء ومنع التدخين والأعمال الساخنة والمحافظة على النظافة الداخلية وتوفير طرق مناسبة لوصول سيارات الاطفاء.

تتمات

واشنطن : نهاية

وقال سيلفرمان في مقابلة مع «كونا» ، إن هذه الزيارة المرتقبة لسمو الامير ، تأتي في حين يقوم سموه بجهود الوساطة لرأب الصدع الخليجي ، وهي جهود محل دعم وتقدير من واشنطن.

وأوضح أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أعربت عن ترحيبها ودعمها جهود سموه بهذا الشأن ، «لأننا نريد أن نرى نهاية لهذه الأزمة بأقرب وقت ممكن ، من أجل استقرار المنطقة».

أضاف أن دولة الكويت فاعلة ونشيطة ، ليس في هذا المجال فحسب وإنما في مجالات أخرى ، منوها في هذا الإطار بأن «دولة الكويت قائد بحق في المجال الإنساني ، حيث لا تقدم المعونات فقط ، وإنما تستثمر في استقرار جيرانها والمحافظة على هذا الاستقرار».

وأكد أهمية هذه الإستراتيجية «لأنها رؤية عظيمة من قبل سمو أمير دولة الكويت والحكومة الكويتية» ، معربا عن تقديره وإشادته بإعلان الكويت ، استضافة المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة إعمار المناطق المحررة بالعراق خلال الربع الأول من العام المقبل.

وذكر سيلفرمان أن الهدف من المؤتمر المرتقب ، يتمثل بالحصول على المصادر المالية والتمويلية من المتبرعين الدوليين ، لمساعدة الحكومة العراقية على إعادة إعمار وتأهيل المناطق التي حررت أخيرا من قبضة الجماعات الإرهابية.

وبين أن الكويت «استضافت بمفردها المؤتمرات الثلاثة الدولية الأولى للمانحين ، لدعم الوضع الإنساني في سوريا التي لم تخصص فقط لدعم اللاجئين السوريين ، وإنما كذلك لدعم الدول المضيفة لهم وهي الأردن ولبنان وتركيا والعراق.

وعن الزيارة المرتقبة لسمو الأمير إلى واشنطن في السادس من سبتمبر المقبل ، أعرب سيلفرمان عن الترحيب بهذه الزيارة ، قائلا : « إننا نشعر بالسعادة أن يشرفنا سموه بزيارة إلى الولايات المتحدة».

وأشار إلى أن هذه الزيارة كان مخططا لها قبل اندلاع الأزمة الخليجية ، مؤكدا أنها تعكس عمق وقوة الشراكة الإستراتيجية بين بلاده ودولة الكويت.

وقال إن «هذه العلاقة والشراكة بيننا متجذرتان ونحن الآن في طور تعزيزها وتطويرها ، وجعلها أكثر قربا» ، مبينا أن الزيارة المرتقبة هي نتاج للمحادثات التي أجراها سموه والرئيس ترامب في وقت سابق من العام الحالي ، أي في شهر فبراير الماضي وقمة الرياض التي عقدت في شهر مايو الماضي.

وأشار السفير الأمريكي إلى أن هذه الزيارة ستركز على بحث العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ، إضافة إلى تبادل وجهات النظر في القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وأوضح انه «ستكون هناك فرصة للجانبين لعقد جولة ثانية من الحوار الإستراتيجي ، حيث إن وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون يتطلع بشدة لاستقبال النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في واشنطن ، لاستكمال العمل الذي نقوم به مثل القضايا التي تتعلق بالدفاع ، والتي تقترن بالالتزام الأمريكي المستمر بأمن دولة الكويت ، وأيضا بالقضايا الأمنية التي تتعلق بجهودنا المشتركة والمنفصلة لمكافحة الإرهاب والتمويل الخاص به».

وقال سيلفرمان : «لقد أحرزنا تقدما في القضايا التي تتعلق بالتجارة والاستثمار في الاتجاهين ، إضافة إلى القضايا التي تتعلق بالتعليم الذي يعد جزءا أساسيا من علاقاتنا ، حيث هناك خمسة آجيال كويتية درست في الجامعات والكليات الأمريكية».

وعن الحوار الإستراتيجي بين البلدين ، أفاد بان «هذا الحوار هو ببساطة تعاون بين حكومتين ، وسيكون لهذا الحوار تأثير على القطاع الخاص ، على أمل تعزيز التجارة والاستثمار بين الجانبين».

وقال : «لدينا في هذا السياق حوالي ثلاثة مليارات دولار قيمة الأنشطة التجارية في الاتجاهين ، وأنا أعلم أن الكويت تريد المزيد من الإستثمارات الأجنبية ، بما في ذلك الاستثمارات الأمريكية ، وذلك من خلال محاولتها معالجة قضايا مختلفة لتبسيط عملية صنع القرار التجاري وتحفيز الاستثمار الأجنبي».

وأكد أن هناك جانبا آخر سيتم بحثه هو حماية حقوق الملكية الفكرية ، «حيث إن هذا الأمر لا يتعلق بحقوق الملكية الفكرية الأمريكية فحسب بل الكويتية أيضا ، لأن الجانب الكويتي يثابر بذلك أيضا».

وأوضح سيلفرمان أن «المخرج أو الموسيقي أو الشاعر الكويتي ، بالإضافة إلى مطوري البرامج المحليين يحتاجون إلى معرفة أن لديهم القدرة على بيع منتجاتهم بطرق آمنة تحمي إبداعهم ، وهذا الأمر سيشجعهم على أن يكونوا أكثر إبداعا وإنتاجية».

وكانت الجولة الأولى من الحوار الإستراتيجي بين دولة الكويت والولايات المتحدة قد عقدت في واشنطن في أكتوبر الماضي ، حيث ترجمت رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والإدارة الأمريكية ، في تعزيز العلاقات الثنائية ورسم خريطة طريق لإيجاد مثل هذه العلاقات القوية خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

وتعد الزيارة المرتقبة لسمو أمير البلاد إلى الولايات المتحدة ، الرابعة لسموه منذ توليه مقاليد الحكم عام 2006 ، وسبقتها زيارتان رسميتان ، في حين تمت الزيارة الثالثة في شهر مايو 2015 ، خلال القمة التي ضمت قادة دول مجلس التعاون الخليجي والرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

العالم على

في المقابل، هدد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، كوريا بـ«النار والغضب».

وتمثل التصريحات المتبادلة تصعيدا حادا في بين البلدين ، وتعطي مؤشرات على أن نذر اشتعال حرب عالمية ثالثة لم تعد خيالا ، بل باتت واقعا متجسدا على الأرض .

ودعا بيان لوزارة الخارجية الصينية جميع الأطراف إلى الابتعاد عن التصريحات والتصرفات التي من شأنها أن تؤدي إلى التصعيد، وبذل مزيد من الجهود لحل الأزمة عبر المفاوضات.

وانتهجت روسيا والصين سابقا وسائل مختلفة عن الآخرين في التعامل مع بيونغ يانغ. غير أنه في الأشهر الأخيرة، انضمتا لدعوات حثت كوريا الشمالية على إيقاف الاختبارات الصاروخية، في الوقت الذي حثتا فيه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على إيقاف مناوراتهما العسكرية وسحب الأنظمة المضادة للصواريخ في الجنوب.

وأقرت الأمم المتحدة مؤخرا مزيدا من العقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية، وصفتها الأخيرة بأنها «انتهاك عنيف لسيادتنا». محذرة الولايات المتحدة من أنها «ستدفع ثمنها».

وقالت وكالة «كيه سي إن إيه» الرسمية للأنباء أمس الأربعاء إن كوريا الشمالية «تدرس بعناية خطة لشن هجوم حول المنطقة المحيطة بجزيرة غوام» باستخدام صواريخ من متوسطة إلى بعيدة المدى من طراز هواسونغ12-.

ونشرت الوكالة بيانا عسكريا، صدر يوم الثلاثاء، وهو ما يبدو ردا على المناورات الأمريكية العسكرية في غوام.

وفي رسالة إلى الجماهير، قال حاكم غوام، إيدي بازا فالفو، إنه لا يوجد «أي تهديد» للجزيرة ولأرخبيل ماريانا، لكن غوام «مستعدة لأي طارئ».

وبعد بيان كوريا الشمالية هو الأحدث في حدة التهديدات والتوترات بين البلدين.

وأطلقت بيونغ يانغ، التي اختبرت أجهزة نووية خمس مرات، صاروخين بالستيين عابرين للقارات في يوليو ، وقالت إنها تمتلك الآن القدرة على ضرب قلب الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي يوم الثلاثاء، ذكرت تقارير إعلامية أمريكية أن كوريا الشمالية حققت هدفها بإنتاج رأس نووي صغير بما يكفي لتحميله داخل صواريخها.

وعلى الرغم من عدم تأكيد الأمر، إلا أنه يُنظر إليه باعتباره أخر العقبات أمام كوريا لتصبح دولة مسلحة بأسلحة نووية كاملة.

وأشار تقرير نُشر في صحيفة واشنطن بوست، نقلا عن مسؤولين استخباراتيين في الولايات المتحدة، إلى أن كوريا الشمالية تعكف على تطوير أسلحة نووية قادرة على ضرب الولايات المتحدة الأمريكية بأسرع مما يتوقع.

كما قالت وثيقة خاصة بشؤون الدفاع في الحكومة اليابانية إن برنامج الأسلحة «حقق تقدما كبيرا» وإن كوريا الشمالية لديها الآن أسلحة نووية.

وردا على ذلك، حذر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، كوريا الشمالية بالتوقف عن تهديد الولايات المتحدة، وقال إنهم «سيواجهون نارا وغضبا لم يشهده العالم من قبل».

وقال وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، يوم الأربعاء، إن الرئيس ترامب كان ببساطة يستخدم لغة «سيفهمها كيم جون أون»، عندما بعث بـ «تحذير النار والغضب شديد اللهجة» بشأن برنامجها للأسلحة النووية.

وأضاف أن زعيم كوريا الشمالية «ربما لا يفهم اللغة الدبلوماسية».

ومع ذلك، شكك السيناتور المخضرم، جون ماكين، في تصريحات ترامب، وقال إنه «غير متأكد من أن ترامب مستعد للقيام بذلك».

واتسم رد بيونغ يانغ بالحدة بعد العقوبات الجديدة التي أعلنتها الأمم المتحدة يوم السبت، في محاولة للضغط على كوريا الشمالية لإيقاف طموحاتها النووية.

وتهدف العقوبات إلى الحد من إيرادات صادرات كوريا الشمالية، التي تبيعها من خلال طرف ثالث.

وقالت «كيه سي إن إيه» إن كوريا الشمالية ستنتقم وستجعل «الولايات المتحدة تدفع الثمن» لصياغتها العقوبات الجديدة.

وفي وقت سابق أمس قالت وزارة الخارجية البريطانية إنها «تواصل العمل مع الولايات المتحدة وشركائنا الدوليين لمواصلة الضغط على كوريا الشمالية».

وقال متحدث باسم الوزارة: «لقد دأبنا بشكل واضح على إدانة سلوك كوريا الشمالية الذي يقوض دعائم الاستقرار وغير القانوني، من خلال دعم قرارات مجلس الأمن على سبيل المثال، لإقرار عقوبات من شأنها الحد من قدرة كوريا الشمالية على مواصلة برنامجها للأسلحة النووية».

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية إن ألمانيا تراقب الوضع «ببالغ القلق» وتدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس.

«المالية» : قانون

المذكور يضع سقفاً للمبالغ المصرح للحكومة باقتراضها خلال مدة محددة ، ولا يعني بأي حال بأن هذا المبلغ هو الحاجة الفعلية التي تم تحديدها للاقتراض ، كما لا يحدد ما سوف يستخدم منه سواء للاقتراض الداخلي أو الخارجي.

أضاف أن وجود قانون للاقتراض ذي سقف كاف سواء من حيث المقدار أو المدة ، هو ضرورة للتخطيط الإستراتيجي لتمويل عجز الموازنة العامة ، الذي يمزج بين عدة خيارات للمعالجة هي الإقتراض الخارجي والإقتراض الداخلي والسحب من الإحتياطي العام ، علما بأن لكل خيار معاييره وضوابطه المرعية ، بما يحافظ على سمعة الدولة المالية وتصنيفها الإئتماني.

من جهة أخرى كشف محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ، ان لدى 73 في المئة من السكان ، الذين تتجاوز اعمارهم 15 سنة في الكويت حسابا بنكيا ، موضحا ان نسبة الشمول المالي هذه تعد الأعلى بين دول المنطقة.

جاء ذلك في تصريح للدكتور الهاشل امس ، بمناسبة اصدار البنك لتقرير الاستقرار المالي لعام 2016 ، وهو التقرير الدوري الخامس الذي يصدره البنك ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية والإفصاح العام ، من خلال توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

ولفت المحافظ إلى أن التدابير التحوطية الكلية التي استخدمها «المركزي» ، وبرامج الرقابة من أجل الكشف المبكر عن المخاطر على الاستقرار المالي ، ساعدت القطاع المصرفي الكويتي في الاستمرار بالحفاظ على قوة ومتانة أدائه خلال العام الماضي بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية ، الناجمة عن تداعيات الهبوط الحاد لأسعار النفط.

وأكد ان هذه التدابير التحوطية ساهمت في استمرار القطاع المصرفي ، في تحقيق معدلات نمو وأداء إيجابية في عدة مجالات شكلت الدعائم الإساسية للاستقرار المالي.

وأشار إلى ان الوساطة المالية للقطاع المصرفي واصلت تحسنها خلال عام 2016 ، وان بوتيرة أبطأ عن العام السابق ، فقد سجل النظام المصرفي تباطؤا في نموه خلال عام 201 ، حيث حققت الأصول المصرفية «على أساس مجمع» ، نموا بلغت نسبته 1.85 في المئة مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.6 في المئة خلال عام 2015.

وأوضح ان النمو في الأصول المحلية كان أفضل نسبيا مسجلا 3.1 في المئة ، وذلك على خلفية النمو في الائتمان المحلي الذي بلغت نسبته 2.9 في المئة وهي نسبة أقل من تلك المسجلة عام 2015 والبالغة 8.5 المئة .

وعن السوق المحلي قال المحافظ ان نمو الائتمان أفضل إلى حد ما بمعدل 2.9 في المئة ، وقد توزع بين 70.5 في المئة من إجمالي القروض المستحقة في ديسمبر 2016 للشركات الكبرى و 24.2 في المئة للقروض الشخصية ، ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 5.3 في المئة.

وأوضح ان إجمالي الودائع المصرفية خلال عام 2016 شهد تباطؤا في النمو إلى نسبة 2.4 في المئة ، مقابل نمو بلغت نسبته 3 في المئة عام 2015 ، لافتا إلى انه رغم النمو الأفضل الذي شهدته الودائع المحلية بنسبة 4.8 في المئة ، فان النمو العام في الودائع تراجع بسبب تراجع نمو الودائع من خلال الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك.

وذكر ان القطاع المصرفي لا يزال يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة ، حيث تشكل الودائع لأجل حوالي 63.6 في المئة من إجمالي الودائع ، مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغط السيولة.

وأضاف ان تعليمات معيار تغطية السيولة الصادرة حديثا تؤكد ان الأصول السائلة الإساسية «منها النقد والبنود النقدية والأوراق المالية الحكومية وسندات (المركزي) والودائع لدى البنوك» ، تمثل حوالي 80.1 في المئة من إجمالي الأصول السائلة في عام 2016 مبينا ان هذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب وهو 70 في المئة لعام 2016 ، في حين أن النسبة النهائية 100 في المئة سيبدأ سريانها في عام 2019.

وقال محافظ بنك الكويت المركزي ان الارتفاع الذي شهده معدل كفاية رأس المال ، يعود إلى النمو القوي في رأس مال البنوك بنسبة 10.3 في المئة مقارنة بالنمو في أصولها المرجحة بالمخاطر البالغة نسبته 4 في المئة في عام 2016.

وأفاد بان حكومة الكويت وفي ضوء المستويات الجيدة للسيولة ، قررت إصدار أدوات دين عام حيث بلغ ما تم إصداره 2.95 مليار دينار في عام 2016 ، مقابل 1.25 مليار دينار ، في عام 2015 ، مبينا انه نتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين العام في نهاية عام 2016 إلى 3.3 مليار دينار .

أضاف المحافظ ان سلة العملات ساهمت في تحقيق هذا الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي ، ووفرت درجة من المرونة المناسبة لامتصاص اثر الضغوط التضخمية المسجلة ، وهي المرونة التي يسعى البنك المركزي من خلالها إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

وعن بورصة الكويت العام الماضي ، قال الدكتور الهاشل انها أنهت العام على ارتفاع حيث سجل المؤشر السعري ارتفاعا بلغت نسبته 2.4 في المئة ، مقارنة بالتراجع المسجل في عام 2015 والبالغة نسبته 14.1 في المئة ، مشيرا الى ان هذا التحسن جاء مدفوعا بتعافي أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام 2016 مما ساعد السوق على استعادة خسائره خلال الاشهر التسعة الأولى من العام نفسه.

أضاف ان سوق العقار المحلي شهد تراجعا للعام الثاني على التوالي ، في عدد وقيمة الصفقات بنسبة 21.4 و 23.1 في المئة على التوالي وكذلك على مستوى القطاع ، حيث تراجعت المبيعات في القطاعين السكني والاستثماري بنسبة 30.3 و 33.4 في المئة على الترتيب ، في حين ارتفعت المبيعات في القطاع التجاري بنسبة 26.3 في المئة.

وأكد قوة المراكز المالية للبنوك الكويتية ، والتي انعكست بشكل واضح في مختلف المؤشرات المالية ومؤشرات السلامة ، والتي لحظتها تقارير دولية صادرة عن صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية.

قطر تعفي

الزروعي ، ان الدول التي تم اختيارها تم انتقاؤها بعناية ، وروعي في ذلك الضوابط الأمنية بما يحافظ على امن قطر بجانب الاعتبارات الأخرى.

وأوضح الزروعي انه تم تقسيم قائمة الدول المعفية الى قسمين احدهما يكون الاعفاء فيه من التأشيرة ساريا لمدة 180 يوما من تاريخ الإصدار ، ويسمح بموجبه للزائر بقضاء 90 يوما في قطر «اعفاء متعدد الدخول» ، اما القسم الآخر فيكون الاعفاء فيه ساريا لمدة 30 يوما من تاريخ الإصدار ، ويمنح الزائر الحق في قضاء مدة لا تتجاوز 30 يوما في قطر ، مع امكانية التقدم بطلب لتمديد الإعفاء 30 يوما اخرى «اعفاء متعدد الدخول».

وكانت دولة قطر قد اطلقت في نوفمبر 2016 تأشيرة عبور مجانية ، يسمح بموجبها للمسافرين الذين يقضون خمس ساعات على الأقل في مطار حمد الدولي ، بالبقاء في قطر لمدة تصل الى 96 ساعة «اربعة ايام».

القضاء الفرنسي

باريس ما أسفر عن إصابة ستة منهم، من جهتها اكدت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي ، أن هذا العمل «لن يوهن إطلاقا من عزيمة العسكريين ، في صيانة أمن الفرنسيين».

وأشارت بارلي في بيان صحفي ، إلى ان الحادث أسفر عن إصابة ستة عسكريين ، من فوج «بلفور 35» للمشاة بجروح ، ثلاثة منهم إصاباتهم أكثر خطورة .

مصر : مقتل

العريش القنطرة، على بُعد أربعين كيلومترا غرب مدينة العريش.

وينفذ المسلحون هجمات تستهدف حواجز أمنية، ورجال أمن وجيش في محافظة شمال سيناء.

وتواصل طائرات عسكرية مصرية تنفيذ غارات جوية على أهداف تابعة لمسلحين ، في مناطق بمدينتي العريش والشيخ زويد في محافظة شمال سيناء، شمال شرقي البلاد.

كما تشن قوات الأمن والجيش في مصر حملة عسكرية موسعة في شمال سيناء منذ سنوات، تستهدف القضاء على الجماعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء.

وقُتل المئات من أفراد الجيش والشرطة في هجمات، أعلن مسلحون تابعون لتنظيم الدولة مسؤوليتهم عن كثير منها.

البيت الأبيض

ويحقق المكتب الفدرالي للتحقيقات (إف بي آي) في ما وصفه مارك بايتون حاكم مينيسوتا بانه «عمل إجرامي إرهابي».

ونوه منتقدو ترامب إلى أنه رد سريعا بعد هجمات لندن.

وكان المصلون يتوافدون على المسجد في ساعة مبكرة من صباح السبت ، عندما وقع الانفجار في مركز دار الفاروق الإسلامي في ضاحية من ضواحي مينابوليس.

ولم يسفر الهجوم عن إصابات، ولكن مكتب الإمام تعرض لأضرار جسيمة وتحطمت نوافذ المبنى.

وقالت «إف بي آي» إن التفجير ناجم عن عبوة ناسفة بدوية الصنع.

ولم يصدر ترامب تصريحا حتى الآن بشأن الهجوم، ولكن غوركا دافع عن الموقف قائلا في مقابلة على قناة «إم إس إن بي سي» الثلاثاء، إن الإدارة ستنتظر تحقيقا كاملا.

وعندما أجابت ستيفاني رول مذيعة «إم إس إن بي سي» على غوركا، موضحة أن ترامب استجاب سريعا على تويتر في هجمات سابقة، أجاب « أحيانا تتضح ماهية الهجوم بصورة قاطعة».

وقال : «عندما يصبح أحدهم «الله أكبر» وهو يطعن شرطيا، يكون الأمر جليا تماما إن الحادث ليس عملية سطو نفذتها المافيا على مصرف. أليس كذلك؟».

وأضاف «جرائم الكراهية الزائفة» وقعت من قبل، وأن البيت الأبيض سينتظر حتى توفر المزيد من المعلومات.

وتسبب الصمت الرئاسي إزاء الهجوم في انتقادات من جماعات من بينها مركز العلاقات الأمريكية الإسلامية.

وقال إبراهيم هوبر المتحدث باسم المركز لصحيفة «لوس أنجليس تايمز» : «صمت المسؤولين على المستوى الوطني يسهم في زيادة كراهية المسلمين».

وقال اسد زمان مدير الجمعية الإسلامية الأمريكية في مينيسوتا لبازفيد نيوز «تتساءل لماذا لم يغرد الرئيس عن الأمر ، يبدو لنا أنه يرغب في التغريد بشأن الأمن وقضايا الإرهاب».

وأصدرت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية بيانا يوم الأحد إن إلين ديوك، القائم بأعمال وزير الأمن الداخلي، «على علم» بالحادث وإن الوزارة على اتصال بالمحققين.

وقال البيان « وزارة الأمن الداخلي تدعم بصورة كاملة حقوق الجميع في ممارسة الشعائر بحرية وأمان ونُدين بصورة مشددة مثل هذه الهجمات على أي مؤسسة دينية».

أضاف : «نشعر بالامتنان لعدم وقوع إصابات في الحادث ولكن هذا لا يحد من خطورة الحادث».

إيران : روحاني

ويدير 12 نائباً للرئيس مؤسسات مرتبطة بالرئاسة، ولم تشهد الحكومات الإيرانية المتعاقبة تعيين أية امرأة، باستثناء وزيرة واحدة منذ الثورة الإيرانية عام 1979. وشغلت الوزيرة، وتُدعى مرضية باستجردي، منصب وزارة الصحة في حكومة الرئيس السابق محمد أحمدي نجاد، بين عامي 2009 و2013.